المركز الدولي للحقوق والحريات

التحديث الحقوقي الأسبوعي

21-2-2026

رقم الأرشفة ICRF-SYR-HR-WR-2026-2-21 تاريخ الإصدار 23-2-2026

الملخص التنفيذي:

كشف الأسبوع المرصود عن مشهد حقوقي معقد يتسم باستمرار الانتهاكات الممنهجة ضد الحقوق الأساسية، حيث تم توثيق 72 حدثاً موزعة بين انتهاكات حقوقية مباشرة، واعتداءات على السيادة، وتقصير في إنفاذ القانون.

أهم المؤشرات المستخلصة:

1. المس بالحقوق الغير قابلة للتصرف: سجل هذا الأسبوع تصاعداً في انتهاك الحقوق "غير القابلة للاشتقاق"، لا سيما عبر توثيق حالات القتل خارج نطاق القانون وترويع مل يؤشر إلى غياب الرقابة على مراكز الاحتجاز وتفشي سياسة الإفلات من العقاب.
2. ترسيخ واقع عسكري حدودي: شكلت انتهاكات السيادة في الجنوب السوري (القنيطرة ودرعا) ، حيث تم رصد تحول إلى فرض وقائع ميدانية عبر التوغلات البرية وإقامة الحواجز الدائمة وتخريب الأعيان المدنية. مما يهدد الأمن الإنساني للسكان المحليين.
3. تآكل دولة القانون: برزت مؤشرات قوية على استخدام الأدوات الإدارية (الفصل التعسفي والنقل) وسيلةً للعقاب السياسي في اللاذقية وحمص، تزامناً مع قمع التجمعات السلمية في السويداء ودمشق، مما يعكس تراجع مساحات التعبير عن الرأي.

أولاً:المقدمة:

فترة التوثيق: من 15 فبر اير 2026 إلى 21 فبر اير 2026

يرصد هذا التقرير الأسبوعي أبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سوريا خلال الفترة المذكورة، ويوثق الاعتداءات التي طالت المدنيين من قبل أطراف النزاع الرئيسية والجهات ذات الصلة. يهدف التقرير إلى تسليط الضوء على طبيعة الانتهاكات وتوزعها الجغرافي، وتحديد الجهات ذات المسؤولية القانونية عنها، إضافة إلى تقديم توثيق حقوقي وتحليل أولي لأثر هذه الانتهاكات على حياة المدنيين وسلامتهم، وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة.

يلتزم التقرير بما يلي:

الإطار القانوني والموقف العملياتي: تُظهر الوقائع المرصودة خلال هذا الأسبوع نمطاً تصاعدياً من الانتهاكات التي تمس "الحقوق غير القابلة للتصرف"، وعلى رأسها الحق في الحياة والحرية والأمان الشخصي المكفول بموجب المادة (6) و(9) من **العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**.

- **مبدأ التمييز والضرورة:** رُصدت خروقات جسيمة لمبادئ القانون الدولي الإنساني في مناطق التماس، حيث تعرضت الأعيان المدنية لهجمات لا تراعي "مبدأ التمييز" بين الأهداف العسكرية والمدنيين.
- **المساءلة ودولة القانون:** سُجل خلل هيكلي في ضمانات المحاكمة العادلة، تمثل في حالات "القتل خارج نطاق القانون" و"الاختفاء القسري"، مما يضع الجهات المسيطرة أمام مسؤولياتها القانونية الدولية في منع الإفلات من العقاب.

ثانياً: تحليل المؤشرات البيانية

1. المؤشرات العامة:

المؤشر	عدد الأحداث
ترويع	11
جرحى	18
قتلى	21
اعتقال تعسفي	30

2.التوزيع الزمني للانتهاكات:

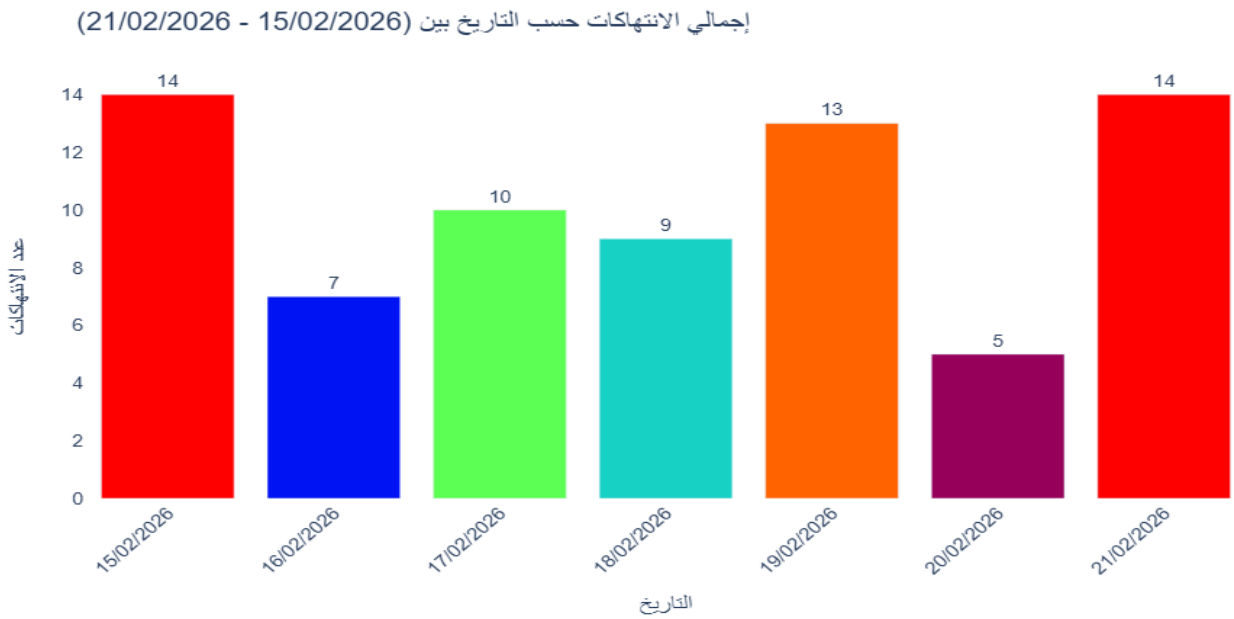

سجلت الفترة الممتدة من 15 إلى 21 فبراير 2026 إجمالي 72 انتهاكاً في سوريا، حيث شهدت حدة العمليات تذبذباً زمنياً وصل إلى ذروته في يومي 15 و21 فبراير بـ14 انتهاكاً لكل يوم، بينما سُجل الانخفاض الأبرز في 20 فبراير بـ 5 انتهاكات فقط.

3. مؤشر التوزع الجغرافي (حسب المحافظات):

وثق المركز 72حادثة هذا الاسبوع. ويظهر هذا الرسم البياني توزع **الانتهاكات في المحافظات السورية** خلال الفترة الممتدة من **15 فبراير إلى 21 فبراير 2026**، ويظهر بوضوح تصدر المحافظات الجنوبية للمشهد، حيث سجلت **درعا** أعلى معدل بـ **12 انتهاكاً**، تلتها **القنيطرة** بـ **9 انتهاكات**. في المقابل، تشهد المحافظات الأخرى مستويات متفاوتة، حيث سجلت دير الزور 7 انتهاكات، بينما تساوت حلب وحمص بـ 6 انتهاكات لكل منهما. وتكشف البيانات عن تركز ملحوظ للتوتر في مناطق معينة مقابل انخفاضه في السويداء التي سجلت انتهاكاً واحداً فقط.

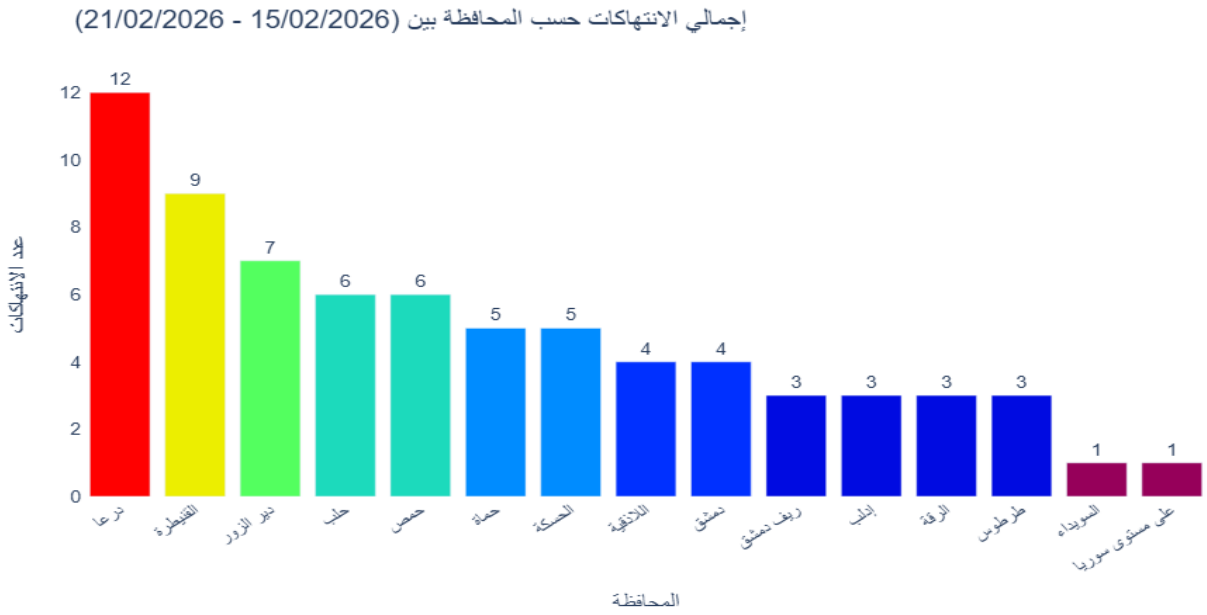

4. الجهات المنفذة:

يبيّن الجدول توزّع 72 حادثة بحسب الجهة المنفذة؛ حيث يتصدر **المسلحون المجهولون** المشهد بمسؤوليتهم عن **28 انتهاكاً**، مما يعكس غياب دولة القانون و قصوراً مؤسسياً في معالجة السلاح المتفلت . وتأتي **الحكومة السورية** في المرتبة الثانية بـ **17 انتهاكاً**، يليها **الجيش الإسرائيلي** بـ **13 انتهاكاً**، بينما تتوزع بقية الانتهاكات بنسب منخفضة بين جهات غير محددة (5)، ومدنيين (3)، وحركة رواد الباشان وقوات سوريا الديمقراطية (2 لكل منهما)، وصولاً إلى تسجيل انتهاك واحد فقط لكل من مخلفات الحرب والحرس الوطني.

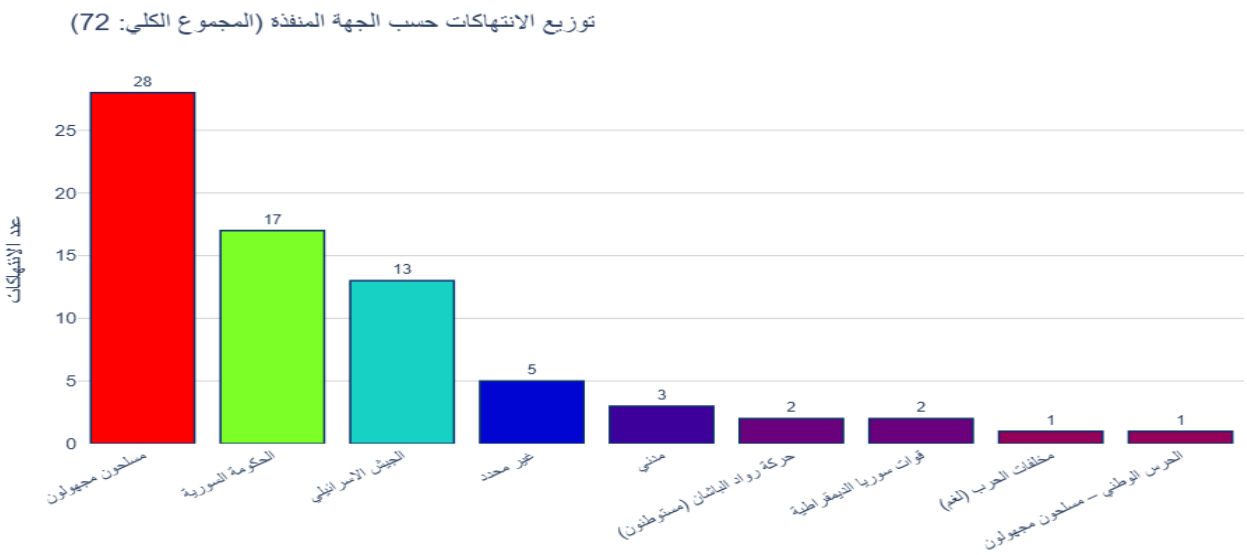

مؤشر نوع الانتهاك :

يُظهر الرسم البيانأن **"غياب دولة القانون"** هو النوع الأكثر شيوعاً للانتهاكات بنسبة بلغت **55.6%** (بواقع 40 انتهاكاً)، تليها **"انتهاكات السيادة"** التي شكلت **20.8%** (15 انتهاكاً) من إجمالي الحالات المرصودة. كما بلغت نسبة **"انتهاكات الحكومة وأجهزتها العسكرية والمدنية"** حوالي **16.7%** (12 انتهاكاً)، بينما توزعت النسب المتبقية الضئيلة بين فئتين من **"الانتهاكات والتجاوزات في الفضاء الرقمي وخطاب الكراهية"** بنسب بلغت **6.94%**.

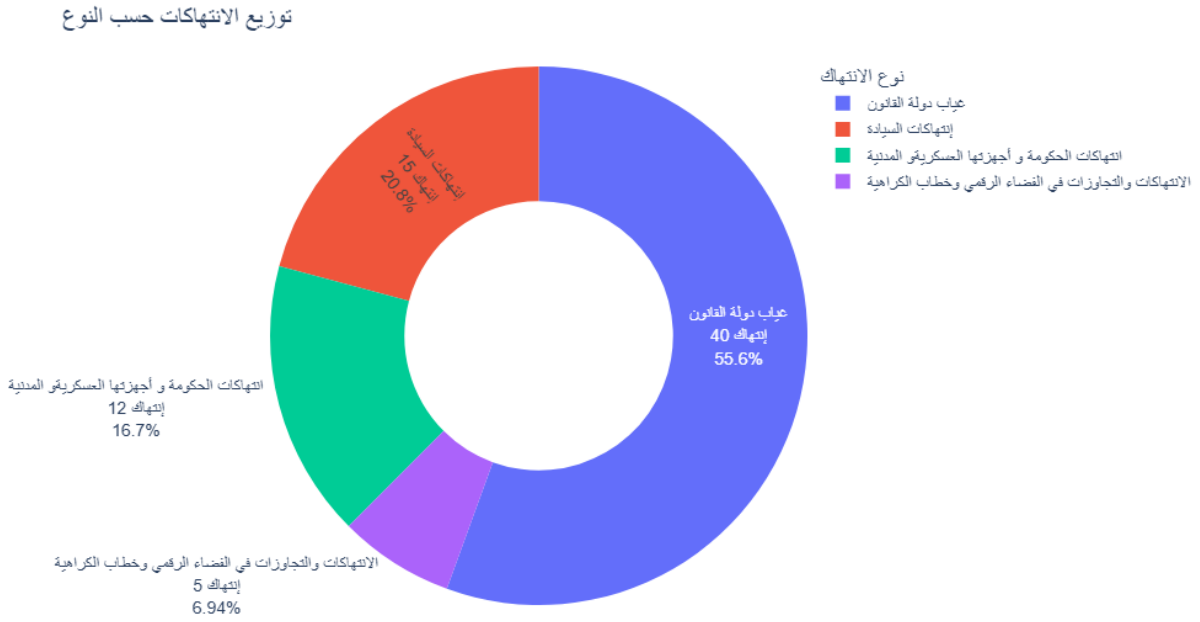

ثالثاً: التوصيات الختامية

بناءً على الوقائع الموثقة، يوصي "المركز الدولي للحقوق والحريات" بالآتي:

1. على المستوى الحقوقي والقضائي:

المساءلة الفورية: نظراً لبروز "غياب دولة القانون" كمؤشر رئيسي بنسبة 55.6%، نطالب بفتح تحقيقات مستقلة وشفافة في حالات القتل خارج نطاق القانون والعمل على مكافحة السلاح المتفلت.

إنهاء ملف الاختفاء القسري: نطالب كافة القوى المسيطرة بالكشف عن مصير المختفين قسرياً وتمكين ذويهم من حقوق المعرفة والزيارة، خاصة مع وجود 28 انتهاكاً منسوباً لجهات مجهولة الهوية.

حماية الطفل: ضرورة الالتزام الصارم باتفاقية حقوق الطفل، ووقف تجنيد أو احتجاز القاصرين، وتكثيف عمليات تطهير المناطق المدنية من مخلفات الحرب التي لا تزال تحصد الأرواح.

2. على مستوى السيادة وحماية المدنيين:

وقف العدوان الحدودي: مطالبة القوى الدولية بالضغط لوقف التوغلات والانتهاكات الجوية التي تمارسها القوى الأجنبية، لا سيما مع رصد 13 انتهاكاً من قبل الجيش الإسرائيلي خلال أسبوع واحد.

3. على المستوى الإداري والسياسي:

إلغاء الإجراءات التعسفية: التراجع الفوري عن قرارات الفصل والنقل التعسفي، وضمان حق التقاضي المستقل بعيداً عن التدخلات الأمنية التي تعزز حالة "غياب دولة القانون" المرصودة.

مكافحة خطاب الكراهية: وضع مدونات سلوك ملزمة لمنع التحريض الرقمي، حيث تم رصد انتهاكات مرتبطة بـ خطاب الكراهية والفضاء الرقمي بنسب تجاوزت 6% من إجمالي الحالات.

4. للمنظمات الدولية:

اعتبار المعطيات الواردة: ضرورة اعتماد الأرقام الواردة في هذا التقرير (إجمالي 72 انتهاكاً) كجزء من ملفات التوثيق الخاصة بآليات المساءلة الدولية، وتكثيف الدعم القانوني والتقني لضحايا الانتهاكات الجسيمة في سوريا.